إعلان القاهرة

الإجتماع الأول المشترك لوزراء الزراعة ووزراء المياه العرب

4 ابريل / نيسان 2019

مقر جامعة الدول العربية – القاهرة، جمهورية مصر العربية

نحن وزراء الزراعة ووزراء المياه العرب ورؤساء الوفود العربية المشاركة في الاجتماع المشترك الأول لوزراء الزراعة والمياه العرب الذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ 4 أبريل 2019 في ختام المؤتمر الاقليمي الثاني لأيام الأراضي والمياه.

نعرب عن شكرنا وتقديرنا لجامعة الدول العربية والمنظمات الشريكة وممثلو المنظمات الحكومية وغير الحكومية الإقليمية والدولية والجهات المانحة ومؤسسات التمويل الاقليمية والدولية - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية - على الإعداد الجيد لهذا الاجتماع ودعم جهود واضعي السياسات في الدول العربية لتطوير جيل جديد من السياسات والاستثمارات لمواجهة التحديات الحالية والمخاطر المستقبلية المرتبطة بالأمن المائي والأمن الغذائي.

وتنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته العاشرة التى عقدت بدولة الكويت خلال شهر مايو من عام 2018،

وقرار المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في هذا الشأن والذي عقد في شهر مارس من عام 2019،

وإذ نستذكر قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التى عقدت ببيروت – الجمهورية اللبنانية خلال شهر يناير / كانون اول من عام 2019 وكذلك القمم التى سبقتها.

نعلن ما يلي:

تشكل ندرة المياه تحديًا أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى وما لم يتم اتخاذ إجراءات مناسبة، فستواجه دول المنطقة صعوبات في تحقيق التنمية المستدامة.

إدراكنا لحجم التحديات التي تواجه المنطقة العربية ومنها تفاقم ندرة المياه وتدهور نوعيتها وتدهور الاراضي الزراعية وتغير المناخ والموارد المائية المشتركة مع الدول غير العربية وما يترتب على ذلك من تهديدات متزايدة على فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شعورنا بالقلق إزاء تفاقم هذه التحديات نتيجة النمو السكاني والتوسع الحضري السريع والهجرات الداخلية والقسرية في العديد من الدول العربية، الأمر الذي سيزيد الضغط على الموارد المائية والنظم الغذائية والتماسك الاجتماعي. كما أن هناك هدر في المياه والغذاء، وانخفاض كفاءة وإنتاجية الأراضي والمياه تؤدي إلى نمو اقتصادي أقل مما يمكن تحقيقه على المستويات المحلية والوطنية وتراجع في فرص العمل وارتفاع وتيرة هجرة الشباب من المناطق الريفية ومن العمل في قطاع الزراعة الى قطاعات أخرى اكثر انتاجية.

إدراكنا للحاجة إلى تطوير آليات التنسيق المؤسسية ودعم وتفعيل القائمة منها بين قطاعي المياه والزراعة في مجالات اعداد السياسات وتخطيط الإستثمار وتنفيذ البرامج والمشاريع لضمان الأمن الغذائي والأمن المائي في ظل الاستخدام المستدام لموارد الأراضي والمياه.

تأكيدنا على الدور الأساسي للإدارة المستدامة للمياه والأراضي في تحقيق الهدف الثاني للتنمية المستدامة بشأن **"القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة"**، ومركزية هذا الهدف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

انشغالنا إزاء ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والجوع في بعض دول المنطقة العربية خلال السنوات الاخيرة بسبب النزاعات المسلحة وضرورة معالجة ذلك من خلال، مسار الإغاثة قصير الأجل ومسار التنمية متوسط وطويل الأجل، بالتعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية.

* تعتبر النسخة العربية هي النسخة الرسمية المعتمدة لإعلان القاهرة لوزراء الزراعة ووزراء المياه العرب

تقديرنا لدور جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية الشريكة في دعم الجهود العربية لتنفيذ استراتيجية الأمن المائي العربي 2010-2030 واستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2005-2025.

بموجب هذا الإعلان ، ندعو جميع الحكومات العربية والشركاء إلى:

أولاً

في مجال تفعيل آليات التنسيق الإقليمية وتعبئة جميع الجهات المعنية لضمان التنفيذ الفعال للسياسات والاستثمارات الجديدة

1. أ. تفعيل التنسيق المؤسسي الإقليمي بين قطاعي الزراعة والمياه من خلال إنشاء لجنة مشتركة دائمة رفيعة المستوى وعقد اجتماعات وزارية منتظمة لوزراء الزراعة ووزراء المياه كل سنتين.
   ب. الالتزام بالتنسيق بين قطاعي الزراعة والمياه على المستوى الوطني.

2. تحسين إدارة القطاعين من خلال التنسيق الجيد والدائم والمشاركة الفعالة لجميع الجهات ذات العلاقة، بمن فيهم المزارعون والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لضمان التخطيط والتنفيذ الشاملين، مع مراعاة مصالح النساء الريفيات والأطفال وصغار المزارعين وصغار المربين.
3. إنشاء آلية إقليمية مستدامة لبناء القدرات الفردية والمؤسسية اللازمة لتخطيط وتصميم وتنفيذ برامج إدارة المياه والأراضي بكفاءة مع مراعاة ترابطها بالقطاعات الأخرى.

ثانياً

في مجال تعزيز تناغم وتكامل السياسات عبر قطاعي الزراعة والمياه

1. أهمية رفع القيمة المضافة للزراعة من خلال معالجة اختلال السوق وتبعاتها على سياسات المياه الزراعية المؤثرة سلبًا على الاستدامة والأمن الغذائي.
2. ضمان اتساق السياسات المتعلقة باستخدام المياه للزراعة وغيرها من السياسات العامة الاخرى، وخاصة سياسات الزراعة والحماية الاجتماعية لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في الأمن الغذائي والإدارة المستدامة للمياه والاراضي.
3. أهمية مراجعة وإصلاح سياسات الزراعة والتجارة والمياه والحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي للجميع وبصورة خاصة للشريحة السكانية الأكثر فقراً. وزيادة إنتاجية المياه الزراعية وقيمتها الاقتصادية مع مراعاة استدامة الموارد المائية كماً ونوعاً، وتحسين ميزان تجارة الأغذية من حيث القيمة.
4. أهمية تعامل سياسات المياه الزراعية مع الأمن الغذائي بشمولية أبعاده المختلفة، بما في ذلك قضايا اتاحة الوصول إلى الغذاء والحد من الفاقد وأهمية التغذية السليمة وعلاقتها بالصحة العامة .
5. العمل على رفع قيمة المياه بما يتناسب مع ندرتها من خلال اعتماد آليات تحفيزية مناسبة تحسن استخدام الموارد المائية تهدف إلى تعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من استخدامها وضمان استدامتها وجودتها.
6. مراجعة التشريعات والانظمة والاليات الخاصة باستخدام المياه والاراضي وتطويرها بما يعزز استدامة مواردها وترشيد استخدامها وبما يضمن حصول الفئات الهشة على حقوقها.
7. تفعيل برامج الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي التي تعتمد بشكل منهجي آليات المحاسبة المائية، وتطوير الأطر المؤسسية، وتأمين الاستثمارات اللازمة لذلك.

ثالثاً

في مجال زيادة الاستثمارات في إدارة المياه الزراعية

* تعتبر النسخة العربية هي النسخة الرسمية المعتمدة لإعلان القاهرة لوزراء الزراعة ووزراء المياه العرب

1. دعم وتطوير جيل جديد من السياسات المرنة التي تدعم وتعزز عائد الإستثمارات الحكومية وتهيئ في الوقت نفسه الظروف لمزيد من الاستثمارات الخاصة في قطاعي الزراعة والمياه.
2. دعوة الجهات المانحة ومؤسسات التمويل للمساهمة في برامج إعادة إعمار وتطوير البنى التحتية لقطاعي المياه والزراعة خاصةً في الدول المتأثرة بالنزاعات المسلحة والاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة وإعداد برامج محددة لدعم الإدارة الفعالة والمنصفة للمياه الزراعية في هذه الدول.
3. زيادة الاستثمارات الحكومية والاستثمارات الأخرى في قطاعي الزراعة والمياه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال زيادة الإنفاق العام وزيادة الاستثمار في المعرفة والتأهيل ورفع مستوى التمويل من شركاء التنمية وتحفيز الشباب على العمل في قطاع الزراعة.
4. أهمية تركيز الإستثمارات الحكومية والاستثمارات الاخرى على تحديث وصيانة البنية التحتية للمياه الزراعية وأيضًا على توفير المنافع العامة الحيوية لتسريع انتقال القطاع الزراعي إلى أنشطة تنافسية ذات قيمة مضافة عالية ومستدامة.
5. خلق بيئة مؤسسية وتشريعية مشجعة لجذب تمويل القطاع الخاص والاستفادة من قدرته على الابتكار في قطاعي المياه والزراعة وبناء شراكات مع القطاع العام.
6. تمويل برامج مبتكرة للحماية الإجتماعية في المناطق الريفية مع التركيز بشكل خاص على صغار المزارعين والمربين والشباب والنساء بهدف الوصول إلى العمل اللائق وتعزيز الدخل، في ظل الاستخدام المستدام لموارد الأراضي والمياه.

رابعاً

في مجال الإستفادة من الابتكارات وإدارة البيانات وتحليلها وتبادل الخبرات

1. تطوير وتكييف وتمويل التكنولوجيات، بما في ذلك التقنيات الرقمية، لاعتمادها في قطاعي المياه والزراعة من خلال دعم البحث العلمي والابتكار وتطوير المحتوى المحلي وريادة الأعمال.
2. تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من خلال ضمان استناد السياسات إلى المعرفة العلمية، مع الحرص على توفير البيئة التحفيزية الموجهة والتمويل المناسبين لرفع أداء المؤسسات البحثية خصوصاً في مجالات الأراضي القاحلة والاراضي الهامشية والزراعات البعلية.
3. تطوير وتحديث آليات جمع وتحليل وتبادل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمياه والأراضي بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، والاستفادة من تقنيات الرقمنة كنظم المعلومات الجغرافية والإستشعار عن بعد.
4. بناء قاعدة بيانات لتبادل التجارب الناجحة وأفضل الممارسات بين الدول في مجال حوكمة المياه والاراضي، بما في ذلك الأطر القانونية والمؤسسية والتمويلية، المرتبطة بتعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من استخدامات المياه والاراضي بما يحقق استدامتها، مع دعوة المنظمات الاقليمية والدولية لدعم تحقيق ذلك.
5. تمويل الدراسات والبحوث لتطوير وتنمية مصادر المياه غير التقليدية واستخداماتها بما يساهم من تخفيف الضغط على موارد المياه العذبة.
6. العمل على توجيه وتكييف التكوين والتدريب لتلبيةً احتياجات سوق العمل في قطاع الزراعة وزيادة التشغيل القائم على الابتكار وخلق فرص عمل بقطاع المياه والزراعة والموجه نحو الإنتاجية الزراعية.
7. تعزيز قدرة المجتمعات الريفية الهشة خاصة النساء وشباب الريف على مواجهة تحديات الأمن الغذائي عن طريق بناء قدراتهم على التكيف مع تغير المناخ ودمج وتطبيق التكنولوجيات الخضراء المناسبة لتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة ودعم صياغة التدابير والسياسات الإقليمية والوطنية الداعمة للشباب والتكنولوجيا.

ختاماً

ندعو الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى التعاون مع اللجنة المشتركة الدائمة رفيعة المستوى لتعزيز التنسيق بين الشركاء والجهات المعنية الأخرى من أجل تحقيق المواءمة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015 - 2030 لضمان إدماج فعلي للأمن المائي والأمن الغذائي العربي في استراتيجيات التنمية المستدامة.

* تعتبر النسخة العربية هي النسخة الرسمية المعتمدة لإعلان القاهرة لوزراء الزراعة ووزراء المياه العرب